صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

القوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤

وتقرير الفحص المحدود عليها

BDO خالد و شركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

BT محمد هلال ووحيد عبد الغفار

محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	صفحة
تقرير الفحص المحدود	١
قائمة المركز المالى	٢
قائمة الدخل	٣
قائمة الدخل الشامل	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٧-٢١
أهم السياسات المحاسبية المطبقة	٢٢-٣٩

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المرفقة **لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وكذا القوائم الدورية للدخل والدخل الشامل والتغير في صافي أصول الصندوق والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والأدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي الدوري **لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مراقبا الحسابات

مهند طه خالد
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٢٤٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥
BDO خالد وشركاه

حسن يسيوني البشة
سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية
BT بيكر تلي محمد هلال ووحيد عبد الغفار

القاهرة في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة المركز المالى فى ٣١ مارس ٢٠٢٤
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومافى حكمها	(٤)	٣٠٠ ٤٢٦ ٦٦٤	٧٤ ٧٢٩ ٤٧٧
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	٢ ٨٨٨ ٣٢٩ ٠٨٥	٢ ٦٩٧ ٢٤٣ ٩٧٩
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	(٧)	٥٦٥ ١٨١ ٣٤٧	٥٣٦ ٤٠٠ ٣٢٠
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٨)	١ ٨٦٤ ٥٦١ ١٢٧	١ ٧٢٠ ١١٧ ٥٧١
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	١ ٩٤٣ ٥٦٦	١٢ ١٦٩ ٥٨٩
إجمالى الأصول المتداولة		**٥ ٦٢٠ ٤٤١ ٧٨٩**	**٥ ٠٤٠ ٦٦٠ ٩٣٦**
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة	(١٠)	٩ ٧٨٤ ٨٧٣	١٠ ٤٨٠ ٩١٤
اصول حق الإنتفاع	(١١-١)	٨ ٥٠٩ ٥١٦	٩ ٢٣٨ ٩٠٣
اصول غير ملموسة	(١٢)	٢ ٤٧٩ ٣٤٨	٢ ٩٤٤ ٢٢٥
مشروعات تحت التنفيذ	(١٣)	٣٣ ٩٥٤ ٦٣٩	١٣ ٩٥٤ ٦٣٩
استثمارات مالية	(١٤)	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
إجمالى الأصول غير المتداولة		**٦٤ ٥٢٨ ٣٧٦**	**٤٦ ٤١٨ ٦٨١**
إجمالى الأصول		**٥ ٦٨٤ ٩٧٠ ١٦٥**	**٥ ٠٨٧ ٠٧٩ ٦١٧**
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(١٧)	٣٤ ٤٦٢ ٢٩٢	٣٥ ٣٢٤ ٤٢٢
إلتزامات عقد الإيجار- طويل الأجل	(١١-٢)	١٦ ٥٢٤ ١٥٠	١٢ ٤٠٤ ٩٦٦
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة		**٥٠ ٩٨٦ ٤٤٢**	**٤٧ ٧٢٩ ٣٨٨**
الإلتزامات المتداولة			
مخصصات	(١٨)	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
أرصدة دائنة أخرى	(١٥)	٣٦ ٨٢٦ ٩٣٤	٢٩ ٧١٧ ٩٢٣
إلتزامات عقد الإيجار	(١١-٢)	١ ٤٣٨ ١٣١	٥٨٣ ٢٨٣
التزامات ضريبة الدخل الجارية	(١٦)	٩ ٨١٠ ٥٨٣	٩ ٠٥٨ ٤٧٨
إجمالي الإلتزامات المتداولة		**٦٣ ٠٧٥ ٦٤٨**	**٥٤ ٣٥٩ ٦٨٤**
إجمالي الإلتزامات		**١١٤ ٠٦٢ ٠٩٠**	**١٠٢ ٠٨٩ ٠٧٢**
صافي أصول الصندوق		**٥ ٥٧٠ ٩٠٨ ٠٧٥**	**٤ ٩٨٤ ٩٩٠ ٥٤٥**
ويتم تمويلها علي النحو التالي:			
فائض الموارد	(١٩)	٢ ١٣٥ ٧٩٥ ٨٣٧	١ ٩٢٢ ٠٤٧ ٤١٧
أرباح مرحلة		٣ ٢٢٢ ٥٦٢ ١٤١	٢ ٥٢٤ ٨٥٣ ٩٢٥
صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٨)	(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)	(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)
صافي أرباح الفترة \ العام		٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠	٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦
إجمالي الموارد الناتجة من تمويل صافي أصول الصندوق		**٥ ٥٧٠ ٩٠٨ ٠٧٥**	**٤ ٩٨٤ ٩٩٠ ٥٤٥**

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".

المدير المالى
السيد-الأستاذ / أمير مأمون

رئيس مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / محمود منتصر إبراهيم

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة الدخل (الأرباح أوالخسائر)عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٤
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٤	عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٣
إيرادات النشاط			
ايراد عوائد		٤ ٧١٢ ٢٥٣	٢ ٨٦٦ ٣١٧
عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	١٦٤ ٠٩٦ ٧٣١	٩٤ ٧٣٢ ٨٥٧
أرباح و فروق تقييم وثائق استثمار ومحافظ	(٧)	٢٦ ٥٤٩ ٢٦٨	٤ ١٢٨ ٧١٠
ايراد عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٦١ ٤٣٢ ٨٣٥	٦٣ ٣٦١ ١٤١
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	٣ ٥٧١ ١١٧	٥ ٩٢٣ ١٢٨
ايرادات اخرى	(٢٢)	٢٢٦ ٨٩٨	١٥ ٤٣٨
إجمالي إيرادات النشاط		٢٦٠ ٥٨٩ ١٠٢	١٧١ ٠٢٧ ٥٩١
(يخصم)/ يضاف :			
مصروفات عمومية و إدارية	(٢٠)	(١٠ ٤٦٩ ٢٦٥)	(٧ ٣٢٤ ٥٩٣)
إهلاك أصول ثابتة	(١٠)	(٦٩٦ ٠٤١)	(٩٧٨ ٩١١)
إستهلاك أصل حق الإنتفاع	(١١)	(٧٢٩ ٣٨٧)	(٤٨٦ ٧٨٤)
إستهلاك أصول غير ملموسة	(١٢)	(٤٦٤ ٨٧٨)	--
خسائر ائتمانية متوقعة	(٢١)	(٥٢ ٨٠٧ ٧٢٣)	(١٢ ٨٧٦)
فروق تقييم عملة أجنبية		١٩٩ ١٩٢ ٦٣٣	٦٣ ٧٠٨ ٣٧٧
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(١٢٩ ٨٦٠)	(١٣٨ ٩٣٨)
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب		٣٩٤ ٤٨٤ ٥٨١	٢٢٥ ٧٩٣ ٨٦٦
(يخصم) / يضاف:			
ضريبة الدخل الجارية	(١٦)	(٤٨ ٨٠١ ١٣٨)	(٣٦ ٥٨١ ٦٥٨)
ضرائب أذون خزانة و سندات		(١ ٩٧٦ ٦٩٣)	(٤ ٥٨٧ ٠٣٣)
ضريبة الدخل المؤجلة	(١٧)	٨٦٢ ١٣٠	١ ٠٢٨ ٥٧٤
صافى أرباح الفترة		٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠	١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٤

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	عن الفترة المالية المنتهية فى	
		٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
صافى أرباح الفترة		٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠	١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩
الدخل الشامل الآخر			
إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)	(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)
إجمالى الدخل الشامل الآخر		(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)	(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)
إجمالى الدخل الشامل		٢١٢ ٥٥٠ ٠٩٧	(٦٦ ٠٧٥ ٥٥٦)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٤
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤	عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب		٣٩٤ ٤٨٤ ٥٨١	٢٢٥ ٧٩٣ ٨٦٦
تعديلات لتسوية صافى الارباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
اهلاك أصول ثابتة	(١٠)	٦٩٦ ٠٤١	٩٧٨ ٩١١
إستهلاك اصول حق الإنتفاع	(١١)	٧٢٩ ٣٨٧	٤٨٦ ٧٨٤
إستهلاك أصول غير ملموسة	(١٢)	٤٦٤ ٨٧٨	--
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	١٢٩ ٨٦٠	١٣٨ ٩٣٨
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(٣ ٥٧١ ١١٧)	(٥ ٩٢٣ ١٢٨)
عوائد بنكية		(٤ ٧١٢ ٢٥٣)	(٢ ٨٦٦ ٣١٧)
عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	(١٦٤ ٠٩٦ ٧٣١)	(٩٤ ٧٣٢ ٨٥٧)
عوائد من إستحقاق استثمارات مالية (الدخل الشامل)	(٨)	(٦١ ٤٣٢ ٨٣٥)	(٦٣ ٣٦١ ١٤١)
فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	(٢٦ ٥٤٩ ٢٦٨)	(٤ ١٢٨ ٧١٠)
خسائر ائتمانية متوقعة	(٢١)	٥٢ ٨٠٧ ٧٢٣	١٢ ٨٧٦
فروق تقييم عملة إجنبية		(١٩٩ ١٩٢ ٦٣٣)	(٦٣ ٧٠٨ ٣٧٧)
		(١٠ ٢٤٢ ٣٦٧)	**(٧ ٣٠٩ ١٥٥)**
التغير في:			
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	(٩ ٤٥٩ ٠٥٣)	٤ ١٧٥ ٩٤٠
أرصدة دائنة أخرى	(١٥)	(١ ٩٤٩ ٤٦٤)	(٣ ٨٣٨ ٣٣٦)
اصول حق الإنتفاع /إلتزامات عقد الايجار		٤ ٩٧٤ ٠٣١	٢ ٤١٧ ٠٤٦
التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		(١٦ ٦٧٦ ٨٥٣)	(٤ ٥٥٤ ٥٠٥)
ضرائب اذون خزانة وسندات مدفوعة		(٤٠ ٩٦٧ ٢٤٨)	(٣٢ ٦٦١ ٦٨٧)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)أنشطة التشغيل		**(٥٧ ٦٤٤ ١٠١)**	**(٣٧ ٢١٦ ١٩٢)**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(١٠)	--	(٣ ٠١٧ ٢٠٠)
مدفوعات لشراء إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(٣٥١ ٧٧٣ ٤٤١)	(١٧٣ ٧٨٦ ٩٥٣)
متحصلات من عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٦٥ ٥٠٦ ١٢٧	٨٣ ٥٦٨ ١٢٦
متحصلات من استحقاق / بيع إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	١٨١ ٩١٦ ٠٠٠	١٦٢ ٢٨٠ ٠٠٠
مدفوعات لشراء أذون خزانة	(٥)	(٢ ٠٢٢ ٢٣٨ ٣٧٥)	(١ ٩٩٥ ٦٣٦ ٣٢٨)
متحصلات من استحقاق أذون خزانة	(٥)	١ ٩٩٥ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٠٤٩ ٧٢٥ ٠٠٠
مدفوعات لشراء وثائق إستثمار	(٧)	(٣ ٠٠٠ ٢٧٥)	--
متحصلات من بيع / استرداد وثائق استثمار	(٧)	٧٦٨ ٥١٦	٤٨٣ ٥٧٩
متحصلات من عوائد بنكية		٤ ٤١١ ٦٧٢	٢ ٧٣٣ ١٧٧
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار		**(١٢٩ ١٥٩ ٧٧٦)**	**١٢٦ ٣٤٩ ٤٠١**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
فائض موارد	(١٩)	٢١٣ ٧٤٨ ٤٢٠	٨٢ ٢٦٤ ٦٧١
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		**٢١٣ ٧٤٨ ٤٢٠**	**٨٢ ٢٦٤ ٦٧١**
التغير في النقدية وما في حكمها – خلال الفترة		**٢٦ ٩٤٤ ٥٤٣**	**١٧١ ٣٩٧ ٨٨٠**
النقدية وما في حكمها – اول الفترة		٧٤ ٧٤٧ ٨٢٥	٧ ٩٢٨ ٣٩٠
فروق تقييم عملة اجنبية		١٩٩ ١٩٢ ٦٣٣	٦٣ ٧٠٨ ٣٧٧
النقدية وما في حكمها – أخر الفترة	(٤)	**٣٠٠ ٨٨٥ ٠٠١**	**٢٤٣ ٠٣٤ ٦٤٧**

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة التغير فى صافي أصول الصندوق عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٤

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	فائض الموارد	أرباح مرحلة	صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	صافى أرباح الفترة	الاجمالى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٣		١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨	٢ ١٢٩ ١٨٩ ٩٤٩	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨
فائض الموارد		٨٢ ٢٦٤ ٦٧١	--	--	--	٨٢ ٢٦٤ ٦٧١
محول إلى أرباح مرحلة		--	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	--	(٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	٩٠ ٨٣٧ ٧١٥	--	٩٠ ٨٣٧ ٧١٥
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)	--	(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)
صافى أرباح الفترة		--	--	--	١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩	١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠٢٣		١ ٨٦٤ ٣٥٣ ٩٧٩	٢ ٥٢٤ ٨٥٣ ٩٢٥	(٢٥١ ٧٢٩ ٣٠٥)	١٨٥ ٦٥٣ ٧٤٩	٤ ٣٢٣ ١٣٢ ٣٤٨
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٤		١ ٩٢٢ ٠٤٧ ٤١٧	٢ ٥٢٤ ٨٥٣ ٩٢٥	(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)	٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦	٤ ٩٨٤ ٩٩٠ ٥٤٥
فائض الموارد	(١٩)	٢١٣ ٧٤٨ ٤٢٠	--	--	--	٢١٣ ٧٤٨ ٤٢٠
محول إلى أرباح مرحلة		--	٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦	--	(٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	١٥٩ ٦١٩ ٠١٣	--	١٥٩ ٦١٩ ٠١٣
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	--	--	(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)	--	(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)
صافى أرباح الفترة		--	--	--	٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠	٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠٢٤		٢ ١٣٥ ٧٩٥ ٨٣٧	٣ ٢٢٢ ٥٦٢ ١٤١	(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)	٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠	٥ ٥٧٠ ٩٠٨ ٠٧٥

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١- نشأة الصندوق

- أنشئ صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقد تم ألغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ الذي حل محله. وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ الذي حل محله، يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة، ولا يهدف إلى تحقيق ربح.
- شكل مجلس إدارة للصندوق في نوفمبر ٢٠٢١ بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٧٣ لسنة ٢٠٢١ من تسعة أعضاء (تم اختيارهم وفقاً لنص المادة الرابعة من قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه أعلاه) ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- يشترك في عضوية الصندوق كل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سواء في المقاصة والتسوية والسمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ.
- يغطي الصندوق الخسارة الفعلية للعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصة ، وتكون وحدة التغطية بحد أقصي خمسمائة ألف جنيه للعميل، و لا يلتزم الصندوق بالتعويض عن أية خسائر مالية تنتج عن تعديل في قيمة الأوراق المالية الخاصة بالعميل والناتجة عن ضياع فرص استثمار أمواله بمعرفة العضو.
- تكون مساهمة العضو بنسبة ٠,٠٠١٪ من مجمل نشاطه خلال السنة السابقة علي تاريخ بدء العضوية وبحد أدني ١٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وتؤدى مرة واحده عند بدء العضوية.
- يؤدى العضو مساهمة دورية وفقاً لحجم نشاطه طبقاً للجدول المرفق في قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ وقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠٢٠.
- يلتزم الأعضاء بأداء مقابل تأخير يومي – سواء بالنسبة لمساهمة العضوية أوالدورية - بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وفقاً لقواعد محددة.
- **تتكون موارد الصندوق مما يلي:**
  - مساهمات العضوية والمساهمات الدورية وما يستحق عنها من مقابل تأخير .
  - القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق علي أن يتم إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بها.
  - عوائد استثمار أموال الصندوق.
- يضع مجلس إدارة الصندوق خطة لاستثمار موارده علي أن يراعي في إعدادها تنويع الاستثمار وأن تتوافر في كل وقت السيولة المناسبة لمواجهة طلبات العملاء وعدم استثمارها في أصول غير نقدية إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك تجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط.
- تبدأ السنة المالية للصندوق في اول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام .

وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلى أهمها:

- تم اضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية الى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩.
- تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمى الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق او ادوات مالية بالبورصات المصرية متضمنة حق الأكتتاب إذا تم شطبه قبل موعده.
- تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق او ادوات مالية فى البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة الآف (٠,٠٠٠١) من القيمة الأسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبى حسابات الصندوق، بحد أدنى عشرة ألآف جنيه وبحد أقصى مائة ألف جنيه، وتخفض المساهمة بنسبة (٥٠٪) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة.
- يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق، لتسجيل كل عضو فى موارد الصندوق، وتستخدم هذه الحسابات فى قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه فى سداد مساهماتهم فى موارده.
- ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الأشتراكات الدورية التى يؤديها عميلها بموارد الصندوق، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية والشركات التى تباشر نشاط الإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية. بسدادها مساهماتها المالية التى تتحملها فى موارد الصندوق، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة.
- تم تعديل بعض نسب الأشتراك لأعضاء الصندوق طبقاً لهذا القرار.
- ويلتزم الصندوق بمراعاه الضوابط الواردة بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار امواله.

٢- إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

٣- أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ الإلتزام بالمعايير والقوانين

- يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.

٣-٢ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.
- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤- النقدية وما فى حكمها

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
عمله محلية		
نقدية بالخزينة	١٧ ٠٣٩	--
بنوك حسابات جارية	١١٤ ٨٩٠ ٣٤١	٥ ٧٠٣ ٩١٢
	١١٤ ٩٠٧ ٣٨٠	٥ ٧٠٣ ٩١٢
عمله أجنبية		
بنوك حسابات جارية	٦٥٧ ٠٣٤	٤ ٦٩٤ ٤٣٧
ودائع لاجل	١٨٥ ٣٢٠ ٥٨٧	٦٤ ٣٤٩ ٤٧٦
	١٨٥ ٩٧٧ ٦٢١	٦٩ ٠٤٣ ٩١٣
	٣٠٠ ٨٨٥ ٠٠١	٧٤ ٧٤٧ ٨٢٥
يخصم:		
خسائر إئتمانية متوقعة	(٤٥٨ ٣٣٧)	(١٨ ٣٤٨)
	٣٠٠ ٤٢٦ ٦٦٤	٧٤ ٧٢٩ ٤٧٧

٥- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
أذون خزانة حق ٩١ يوم	٦١٠ ٥٠٠ ٠٠٠	٤٢٦ ٣٥٠ ٠٠٠
أذون خزانة حق ١٨٢ يوم	١٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦١٩ ٩٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة حق ٢٧٣ يوم	٥٩٨ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٧٣ ٠٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة حق٣٦٥ يوم	١ ٨٠٩ ٧٥٠ ٠٠٠	١ ٥٩٥ ٢٥٠ ٠٠٠
إجمالي	٣ ١٦٤ ٧٥٠ ٠٠٠	٢ ٩١٤ ٥٠٠ ٠٠٠
عوائد لم تستحق*	(٢٧٦ ٤٢٠ ٩١٥)	(٢١٧ ٢٥٦ ٠٢١)
	٢ ٨٨٨ ٣٢٩ ٠٨٥	٢ ٦٩٧ ٢٤٣ ٩٧٩

* حركة عوائد أذون الخزانة خلال الفترة / العام.

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
رصيد أول الفترة / العام	(٢١٧ ٢٥٦ ٠٢١)	٩٧ ٢٨٧ ٥٢٣
عوائد لم تستحق من شراء أذون خزانه خلال الفترة / العام	(٢٢٣ ٢٦١ ٦٢٥)	(٧٨٧ ٧٤٥ ٥١٤)
عوائد أذون خزانة مستحقة خلال الفترة / العام	١٦٤ ٠٩٦ ٧٣١	٤٧٣ ٢٠١ ٩٧٠
رصيد أخر الفترة / العام	(٢٧٦ ٤٢٠ ٩١٥)	(٢١٧ ٢٥٦ ٠٢١)

٦- قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً علي التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ باضافة مادة للقرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠٪ من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين، وعلي الأخص تغطية دائنيتها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناتجة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالمديونية التى تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢٪، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي:

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات.
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات.
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

تجدر الاشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته وعلى الاخص المادة المشار اليها التى كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لاعضائه وحل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩.

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
قروض لشركات السمسرة	٨٥٦ ١٢٢	٨٥٦ ١٢٢
يخصم:-		
خسائر إئتمانية متوقعة	(٨٥٦ ١٢٢)	(٨٥٦ ١٢٢)
	--	--

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاه بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧- استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر

	١ يناير ٢٠٢٤	شراء وثائق/اسهم	بيع / استرداد وثائق/اسهم	فروق تقييم خلال الفترة	٣١ مارس ٢٠٢٤
وثائق استثمار البنك الاهلى المصرى	٨٠٢ ٩٥٣	٣ ٠٠٠ ٢٧٥	(٧٦٨ ٥١٦)	١١٥ ٢٦٠	٣ ١٤٩ ٩٧٢
وثائق صندوق مصر المستقبل	٨٨ ٧٥٧ ٠٠٠	--	--	(٥ ٥٠٨ ٠٠٠)	٨٣ ٢٤٩ ٠٠٠
محافظ استثمار	٤٤٧ ٨٤٠ ٢١٧	--	--	٢١ ٩٤٢ ٠٠٨	٤٧٨ ٧٨٢ ٣٧٥
	٥٣٦ ٤٠٠ ٣٢٠	٣ ٠٠٠ ٢٧٥	(٧٦٨ ٥١٦)	٢٦ ٥٤٩ ٢٦٨	٥٦٥ ١٨١ ٣٤٧

٨- إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

	تاريخ الإستحقاق	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
سندات دولارية	٢٠٢٤	--	٣٩ ٢٦٤ ٨٥٥
سندات دولارية	٢٠٢٥	٢٧٩ ٩٦٧ ٢٩٩	١٨٢ ٥٤٦ ٢٥٣
سندات دولارية	٢٠٢٧	٦٩ ١٣٢ ٣٦٢	٤٥ ١٠٧ ٣٥٧
سندات دولارية	٢٠٢٨	٢١٣ ٠٨٩ ٠٢٠	١٣٩ ٢٥٤ ٧٩٥
سندات دولارية	٢٠٣١	١١٦ ٦٢٢ ٨٩٤	٧٦ ١٩٢ ٣١٥
سندات دولارية	٢٠٣٢	٢٥٤ ١٩٦ ٥٠٦	١٦٦ ٠١٢ ٣٨٢
سندات دولارية	٢٠٣٣	٢٣ ٥١١ ٦٨٨	١٥ ٣٦٥ ٧٦٥
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٤	١٩٩ ١١٣ ٠٧٩	٣١٩ ٠٤٥ ٩٥٦
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٥	٥٧٧ ٥٩٧ ٧٣٦	٥٧٧ ٣٨٦ ٩٥٨
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٦	١٦٧ ٤٨٨ ٩٩٧	١٦٧ ٢٧٧ ٨٢٤
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٧	٢٠١ ٥٨٩ ٢٩٤	٢٠١ ٥٥٥ ٧٤٣
إجمالي رصيد السندات		٢ ١٠٢ ٣٠٨ ٨٧٥	١ ٩٢٩ ٠١٠ ٢٠٣
يضاف / يخصم:			
فوائد مستحقة		٧٦ ٤٦٧ ٢٠٨	٨٠ ٥٤٠ ٤٩٩
فروق تقييم إستثمارات مالية (دخل شامل)		(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)	(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)
يخصم:		٢ ٠٤٦ ٧٥٧ ٣٠٠	١ ٨٤٩ ٩٣١ ٦٨٩
خسائر ائتمانية متوقعه		(١٨٢ ١٩٦ ١٧٣)	(١٢٩ ٨١٤ ١١٨)
		١ ٨٦٤ ٥٦١ ١٢٧	١ ٧٢٠ ١١٧ ٥٧١

تتمثل الحركة على الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل فيما يلي:

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الرصيد في أول الفترة / العام	١ ٨٤٩ ٩٣١ ٦٨٩	٢ ١٤٣ ١٧٧ ٧٣٠
بيع استثمارات مالية (دخل شامل)	(١٨١ ٩١٦ ٠٠٠)	(٢٥٤ ٠٩٥ ٣٧٧)
شراء استثمارات (دخل شامل)	٣٥١ ٧٧٣ ٤٤١	٢٤٥ ٣٣٤ ٧٧٠
عوائد من استحقاق إستثمارات مالية	٦١ ٤٣٢ ٨٣٥	٢٤٠ ٧٨٢ ٧٨٣
متحصلات من عوائد استثمارات مالية (دخل شامل)	(٦٥ ٥٠٦ ١٢٧)	(٤٧٦ ٠٨٠ ٠٠٠)
استهلاك علاوة إصدار سندات خلال الفترة / العام	(١٢٩ ٨٦٠)	(٥٤١ ٩٦٥)
استهلاك خصم إصدار سندات خلال الفترة / العام	٣ ٥٧١ ١١٧	٢٠ ١٣٥ ٠٤٦
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (دخل شامل)	٢٧ ٦٠٠ ٢٠٥	(٦٨ ٧٨١ ٢٩٨)
الرصيد في أخر الفترة / العام	**٢ ٠٤٦ ٧٥٧ ٣٠٠**	**١ ٨٤٩ ٩٣١ ٦٨٩**

٩- **أرصدة مدينة اخرى**

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)	٢٧٢ ٨٨٣	٢٧٢ ٨٨٣
موارد مستحقة	٢٩٩ ٢٧٧	١٠ ٩٨٩ ٦٣٩
فوائد مستحقة	٤٦٦ ٦٣٩	١٦٦ ٠٥٨
قروض وسلف للعاملين*	٤٣٠ ٨٣٤	٤٠٤ ٢٥٨
مصروفات مدفوعة مقدمه	٤٧٦ ٠٢١	٣٩٩ ٨٧٤
عهد	٣٠ ٠٠٠	--
أخري	١٩ ٣١٦	٢ ٦٠٢
	١ ٩٩٤ ٩٧٠	١٢ ٢٣٥ ٣١٤
يخصم:		
خسائر إئتمانية متوقعة	(٥١ ٤٠٤)	(٦٥ ٧٢٥)
	١ ٩٤٣ ٥٦٦	١٢ ١٦٩ ٥٨٩

* وفقا لقرار مجلس إدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات (بوالص تأمين على الحياة).

١٠- أصول ثابتة

	أجهزة حاسب آلى وبرامج	أثاث ومعدات مكاتب	تجهيزات	وسائل نقل وإنتقال	الإجمالى
التكلفة فى ١ يناير ٢٠٢٤	٥ ٥٦٠ ١٨٦	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٣ ٢٩٠ ٠٠٠	١٨ ١١٠ ٣٣١
استبعادات خلال الفترة	(٧٣١ ٥٩٤)	--	--	--	(٧٣١ ٥٩٤)
التكلفة فى ٣١ مارس ٢٠٢٤	٤ ٨٢٨ ٥٩٢	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٣ ٢٩٠ ٠٠٠	١٧ ٣٧٨ ٧٣٧
مجمع الاهلاك					
فى ١ يناير ٢٠٢٤	٤ ٨٩٨ ٠٩٠	٩٣٧ ١٤٦	١ ٠٥٤ ١٨٢	٧٣٩ ٩٩٩	٧ ٦٢٩ ٤١٧
إهلاك الفترة	٨٧ ٣٠٢	١٩٥ ٤٣٨	٢٦٣ ٣٠١	١٥٠ ٠٠٠	٦٩٦ ٠٤١
مجمع اهلاك استبعادات	(٧٣١ ٥٩٤)	--	--	--	(٧٣١ ٥٩٤)
مجمع الأهلاك فى ٣١ مارس ٢٠٢٤	٤ ٢٥٣ ٧٩٨	١ ١٣٢ ٥٨٤	١ ٣١٧ ٤٨٣	٨٨٩ ٩٩٩	٧ ٥٩٣ ٨٦٤
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ مارس ٢٠٢٤	٥٧٤ ٧٩٤	٢ ٨٦١ ٥٣٥	٣ ٩٤٨ ٥٤٣	٢ ٤٠٠ ٠٠١	٩ ٧٨٤ ٨٧٣
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦٦٢ ٠٩٦	٣ ٠٥٦ ٩٧٣	٤ ٢١١ ٨٤٤	٢ ٥٥٠ ٠٠١	١٠ ٤٨٠ ٩١٤

١١- أصول حق الإنتفاع والتزامات من اصل حق الإنتفاع

١١-١ أصول حق الإنتفاع

	مبانى	الإجمالى
التكلفة فى ٢٠٢٤/١/١	١٤ ٥٨٧ ٧٤٠	١٤ ٥٨٧ ٧٤٠
التكلفة فى ٢٠٢٤/٣/٣١	١٤ ٥٨٧ ٧٤٠	١٤ ٥٨٧ ٧٤٠
مجمع الإستهلاك فى ٢٠٢٤/١/١	(٥ ٣٤٨ ٨٣٧)	(٥ ٣٤٨ ٨٣٧)
إستهلاك الفترة	(٧٢٩ ٣٨٧)	(٧٢٩ ٣٨٧)
مجمع الإستهلاك فى ٢٠٢٤/٣/٣١	(٦ ٠٧٨ ٢٢٤)	(٦ ٠٧٨ ٢٢٤)
صافى التكلفة الدفترية فى ٢٠٢٤/٣/٣١	٨ ٥٠٩ ٥١٦	٨ ٥٠٩ ٥١٦
صافى التكلفة الدفترية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١	٩ ٢٣٨ ٩٠٣	٩ ٢٣٨ ٩٠٣

١١-٢ التزامات التأجير

التزامات عقد الإيجار - قصير الأجل	١ ٤٣٨ ١٣١
التزامات عقد الإيجار - طويل الأجل	١٦ ٥٢٤ ١٥٠
	١٧ ٩٦٢ ٢٨١

١٢- أصول غير ملموسة

	برامج	الإجمالى
التكلفة فى ٢٠٢٤/١/١	٥ ٥٧٨ ٥٣١	٥ ٥٧٨ ٥٣١
إضافات خلال الفترة	--	--
التكلفة فى ٢٠٢٤/٣/٣١	٥ ٥٧٨ ٥٣١	٥ ٥٧٨ ٥٣١
مجمع الإستهلاك فى ٢٠٢٤/١/١	٢ ٦٣٤ ٣٠٦	٢ ٦٣٤ ٣٠٦
إستهلاك الفترة	٤٦٤ ٨٧٨	٤٦٤ ٨٧٨
مجمع الإستهلاك فى ٢٠٢٤/٣/٣١	٣ ٠٩٩ ١٨٣	٣ ٠٩٩ ١٨٣
صافى التكلفة الدفترية فى ٢٠٢٤/٣/٣١	٢ ٤٧٩ ٣٤٨	٢ ٤٧٩ ٣٤٨
صافى التكلفة الدفترية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١	٢ ٩٤٤ ٢٢٥	٢ ٩٤٤ ٢٢٥

١٣- مشروعات تحت التنفيذ

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
برنامج SAP-ERP	٣ ٦٤٨ ١٧٩	٣ ٦٤٨ ١٧٩
أجهزة خوادم الحاسبات والبرامج	١٠ ٣٠٦ ٤٦٠	١٠ ٣٠٦ ٤٦٠
مقر الصندوق بالعاصمة الادارية	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	--
	٣٣ ٩٥٤ ٦٣٩	١٣ ٩٥٤ ٦٣٩

١٤- استثمارات مالية

	عدد الوثائق	نسبة المساهمة	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
شركة صندوق إستثمار مصر المستقبل(*)	٧٧٨ ٠٦٥	٢٠,٢٤٪	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
			٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠

* طبقا لقرار مجلس ادارة الصندوق في ١٨ ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق إستثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشان توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل وبلغت عدد الوثائق فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عدد ٧٧٨ ٠٦٥ وثيقة بنسبة مساهمة ٢٠,٢٤٪

١٥- أرصدة دائنة أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
مصروفات مستحقة	٦٦٥ ٢٠٩	٧٤٣ ٤٤١
مستحقات للغير	٧٨ ٤٦٧	--
أتعاب مهنية	٢٤٥ ٠٠٠	٢٤٥ ٠٠٠
مكافأت مستحقة	٨ ٦٣٨ ٦٤٠	١٠ ١٠٠ ٠٠٠
مكافاة مجلس الادارة	--	٢ ٦٧٥ ٠٠٠
مصلحة الضرائب	١٣ ٥٣٢ ٩٠٩	٤ ٣٣٦ ٧٠٨
عملاء دائنون	١ ٩٣٢ ٨٨٤	١ ٩٣٢ ٨٨٤
تغطية عملاء	١٤٨ ٢١٤	١٤٨ ٢١١
امانات للغير ***	٨ ٧٧٦ ٦٢٧	٦ ٧٢٧ ٤٩٥
المساهمة التكافلية *	٢ ٠١٤ ٥٨٨	٢ ٠١٤ ٥٨٨
أرصدة دائنة أخرى **	٧٩٤ ٣٩٦	٧٩٤ ٥٩٦
	٣٦ ٨٢٦ ٩٣٤	٢٩ ٧١٧ ٩٢٣

* تم إحتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التامين الصحى الشامل - المساهمة التكافلية).

** تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين – تأمينات –...).

*** يتمثل هذا المبلغ فى قيمة أرصدة العملاء للشركات التى تم صدور لها قرار بوقف نشاطها اختيارياً على ان يقوم الصندوق بالسداد للعملاء فى حال تقدمة بطلب مستحقاته وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

١٦- النزامات ضريبة الدخل الجارية

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ضريبة الدخل الجارية	٤٨ ٨٠١ ١٣٨	٢٨ ٦١٨ ٩١١
يخصم:		
ضرائب سندات واذون خزانة مدفوعة	(٣٨ ٩٩٠ ٥٥٥)	(١٩ ٥٦٠ ٤٣٣)
	٩ ٨١٠ ٥٨٣	٩ ٠٥٨ ٤٧٨

١٧- الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها إلتزام

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	(إلتزامات)	(إلتزامات)
الاصول الثابتة – إهلاك والفروق المؤقتة الأخرى	(٣٤ ٤٦٢ ٢٩٢)	(٣٥ ٣٢٤ ٤٢٢)
صافى الضريبة التى ينشأ عنها إلتزام	(٣٤ ٤٦٢ ٢٩٢)	(٣٥ ٣٢٤ ٤٢٢)

١٨- مخصصات

	الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٤	المكون خلال الفترة	الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠٢٤
مخصصات التزامات محتملة	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠

١٩- فائض الموارد

	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
رصيد أول الفترة /العام (١)	١ ٩٢٢ ٠٤٧ ٤١٧	١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨
الموارد:		
مساهمات دورية (١٩/ أ)	٢٣ ٧٣٦ ٤١٥	٦٦ ٥٢١ ٣٧٥
مساهمات عضوية (١٩/ ب)	١ ٨٣٠ ١٤٥	٢ ٢٨٦ ١٠٣
إجمالي الموارد	٢٥ ٥٦٦ ٥٦٠	٦٨ ٨٠٧ ٤٧٨
يضاف (يخصم):		
فروق تقييم عملة **	١٨٨ ٢٤٨ ٢٢٨	٧١ ٠٨٧ ٤٧٢
مقابل تأخير	٣٩ ٥١٩	٦٣ ١٥٩
مقابل تغطية مخاطر *	(١٠٥ ٨٨٧)	--
فائض الموارد عن استخدامات الفترة / العام (٢)	٢١٣ ٧٤٨ ٤٢٠	١٣٩ ٩٥٨ ١٠٩
رصيد أخر الفترة / العام (١+٢)	٢ ١٣٥ ٧٩٥ ٨٣٧	١ ٩٢٢ ٠٤٧ ٤١٧

* تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من الشركات.

** تتمثل في فروق تقييم العملات للأصول الممولة من الموارد.

١٩/أ مساهمات دورية

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
شركات السمسرة	٢٣ ٥٩٦ ٩٠١	٦٢ ٣٩٠ ٢١٣
أمناء الحفظ	--	٢ ٧٦١ ٧٠٤
اشتراكات ادارة صناديق الإستثمار	١١٤ ٩٣٠	١٢٦ ١٧٩
إدارة محافظ	٢٤ ٥٨٤	٢٥ ٤٥٢
شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	--	١ ٢١٧ ٨٢٧
	٢٣ ٧٣٦ ٤١٥	٦٦ ٥٢١ ٣٧٥

١٩/ب مساهمات عضوية

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
عضوية أمين الحفظ	١٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
عضوية إدارة صناديق الأستثمار وإدارة محافظ	١ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠
عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)	٤٣٠ ١٤٥	٤٨٦ ١٠٣
	١ ٨٣٠ ١٤٥	٢ ٢٨٦ ١٠٣

* يتمثل هذا المبلغ فى مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية فى البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩.

٢٠- مصروفات عمومية وإدارية

	عن الفترة المالية المنتهية فى	
	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
أجور ومرتبات ومكافآت	٧ ٦٦٦ ٠٧٢	٦ ١١١ ١٠٦
أدوات مكتبية	٦٣ ٠٦١	٧٩ ٩٥٥
مصروفات بنكية وتدبير عملة	٢٥ ١٩٦	١٦ ٩٩١
مصروفات تدريب	٢٥٤ ٥٠٠	--
استشارات قانونية وضريبية	--	٤٠ ٠٠٠
مصروفات ضيافة	٥٠ ٩٥٢	٤٢ ٣١٨
بدل حضور لجان	١ ٥٠٠	٧ ٥٠٠
بدل سفر	٧٥٠	١ ٥٠٠
بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	٤٥ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
اشتراك صندوق العاملين	١٥٣ ٤٢٦	٢٣٧ ٧٤٤
رسوم و اشتراكات	٦٨٠ ٠٢٨	٩٨ ٦٧٩
تأمين طبي و علاج	٦٦٨ ٠٩٤	٢٩ ٧٠٠
مصروفات توعيه	--	٥٠ ٠٠٠
مصروفات كهرباء ومياه	١٦ ٦٦٨	٧ ٩٤٥
مصروفات تليفون	١ ١٢١	٢ ٠٤٥
مصروفات سويفت	٨٠ ٧١٥	٥٩ ١٦٦
مصروفات عمولات بنكية	١٩٦ ٤٨٤	٤٤ ٣٩٩
علاقات عامة و إعلان	١٧٢ ٣٧١	١٠ ٢٥٣
مصروفات صيانة	٥٦ ٣٦٤	٣٣ ٨٤١
مصروفات حاسب ألي	٦ ٤٦٠	٨ ٨٤٦
مصروفات تأمين	٢١ ٨٦٦	--
تشغيل سيارات	٨ ٧٨٠	٧ ٨٠٢
انتقالات داخلية	١٠ ٢٨٤	١٣ ٠٣٠
دعم شركات سمسره *	٥٨ ٨٢١	--
مصروفات تمويلية	--	٢٨٤ ٢٨٣
مصروفات أخرى	٢٣٠ ٧٥٢	١٧ ٤٩٠
	١٠ ٤٦٩ ٢٦٥	٧ ٣٢٤ ٥٩٣

*فقد قرر مجلس ادارة الصندوق بجلسته رقم ٢٠٢٣/٧ المنعقدة فى ٢٦ /٢٠٢٣/١٢ الموافقة على تقديم دعم لشركات السمسرة فى الأوراق المالية (الأعضاء بالصندوق) وذلك بتحمل جزء من تكلفة الرسائل النصية المرسلة لعملاء الشركات الأعضاء خلال عام ٢٠٢٣

٢١- الخسائر الأئتمانية المتوقعة

	٣١ مارس ٢٠٢٤				
	النقدية وما فى حكمها	قروض لشركات سمسرة	استثمارات بالقيمة العادلة	أرصدة مدينة أخرى	الاجمالى
الرصيد فى بداية الفترة	(١٨ ٣٤٨)	(٨٥٦ ١٢٢)	(١٢٩ ٨١٤ ١١٨)	(٦٥ ٧٢٥)	(١٣٠ ٧٥٤ ٣١٣)
خسائر إئتمانيه متوقعه	(٤٣٩ ٩٨٩)	--	(٥٢ ٣٨٢ ٠٥٥)	--	(٥٢ ٨٢٢ ٠٤٤)
رد خسائر إئتمانية متوقعة	--	--	--	١٤ ٣٢١	١٤ ٣٢١
الرصيد في نهاية الفترة	(٤٥٨ ٣٣٧)	(٨٥٦ ١٢٢)	(١٨٢ ١٩٦ ١٧٣)	(٥١ ٤٠٤)	(١٨٣ ٥٦٢ ٠٣٦)

* بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٢٢) لعام ٢٠٢٣ بشأن بعض الأستثناءات الجوازية فى تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧) الأدوات المالية ، والذى يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية من الأعتراف بالخسائر الأئتمانية المتوقعة .

٢٢- ايرادات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
ارباح رأسمالية	٢٢٠ ٠٠٠	--
ايرادات متنوعة	٦ ٨٩٨	١٥ ٤٣٨
	٢٢٦ ٨٩٨	١٥ ٤٣٨

٢٣- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة و الايداع والقيد المركزي حيث يقوم شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي بالعمل بتحصيل المبالغ المستحقة علي شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق علي أمناء الحفظ.

٢٤- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣١ مارس ٢٠٢٤:

(أ) ضريبة الدخل

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية.
- السنوات من ٢٠١١ حتي ٢٠١٩ تم الفحص وتم الاعتراض عليها وتم تحويلها إلى لجنة الطعن وتم تحديد ميعاد وتم الحضور وتم تقديم مذكرة الدفاع وفى انتظار قرار لجنه الطعن.
- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات.

(ب) ضريبة كسب العمل

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٩ تم الفحص والسداد.
السنوات من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٣ تم تقديم التسويات على المنظومة الالكترونية فى المواعيد القانونية .

٢٥- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢٥-١أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيماعدا قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع وفقا للقيمة العادلة.

٢٥-٢ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصرى وهى عملة التعامل للصندوق.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد فى تاريخ المعاملة .
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ القوائم المالية ، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التى تحددت فيه القيمة العادلة.

إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يتم الإثبات المبدني للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وفي تاريخ القوائم المالية يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن بنود الدخل الشامل مباشرة فيما عدا خسائر الإضمحلال في قيمة الإستثمار يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل، وفي حالة إستبعاد الإستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ القوائم المالية ، أما الإستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم تقييمها بالرجوع الي أحد أساليب التقييم المقبولة ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخري. وإذا لم يتمكن الصندوق من تقدير القيمة العادلة فيتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الإستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف الإستثمارات على أنها إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم إقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كان الصندوق يدير تلك الإستثمارات وتتخذ قرارات بيعها وشرائها بناءاً على قيمتها العادلة. يتم إثبات التكاليف المتعلقة بإقتناء تلك الإستثمارات في قائمة الدخل. تقاس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغير في القيمة السوقية للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الشظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع،وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال ، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمرالإفتراضى للأصل على النحو التالي:

الأصـــــــل	الاعمار الانتاجية
أجهزة حاسب آلي وبرامج	٣ سنوات
أثاث ومعدات مكاتب	٥ سنوات
تجهيزات	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات

سيتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل، يتم الاعتراف بأي ارباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية.

يقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالى بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لاتتعدى القيمة الدفترية للأصل، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة)، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

عقود التأجير

عقود الإيجار التى تكون الشركة فيها كمستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات أصل" حق الانتفاع "والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواءً لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي لأصل حق الانتفاع

تتكون تكلفة أصل حق الانتفاع من:

أ. مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار غير المدفوع باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

ب. أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛

ج. أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛

د. تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون.ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير او كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل" حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بيتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة".

أ. مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛

ب. ومعدلةً بأي إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي لإلتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ .ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة .وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق لإلتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

أ. زيادة المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

ب. تخفيض المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

ج. إعادة قياس المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الاصل المؤجر والتامين عليه ولاينطوي عقد الايجار على اية ترتيبات لنقل الملكية فى نهاية فترة الايجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر،(إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكونا إيجارياً واحداً.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالى قانونى أو فعلى نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام .

الاضمحلال

أ. **الأصول المالية**

يقوم الصندوق فى تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بهذا الأصل المالى.

وبالنسبة للأسهم والمصنفة كإستثمارات متاحة للبيع فإن الإنخفاض المستمر أو الممتد فى القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعيا على حدوث إضمحلال فى قيمتها.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال فى قيمة أصل مالى تم قياسه بالتكلفة المستهلكة ما لم تكون هناك تعليمات بخلاف ذلك من هيئة الرقابة المالية كما هو موضح لاحقا- بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالى.

إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر إضمحلال فى قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذى لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار فى تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التى كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الاعتراف بها.أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتى سبق الاعتراف بخسائر الإضمحلال فى قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الانخفاض اللاحق فى اضمحلالها بقائمة الدخل وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

يعترف الصندوق بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة؛ استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ؛ وأصول العقود.يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الإيجارات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بقيمة معادلة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة عل مدى ١٢ شهر: سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ وسندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها (مثل مخاطر التعثر التي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).يقوم الصندوق بقياس مخصصات خسائر العملاء والمدينون (بما في ذلك الإيجارات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، يأخذ الصندوق بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة للصندوق والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.يعتبر الصندوق أن الأصل المالي متعثر السداد عندما يكون من غير المحتمل أن يفي العملاء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الصندوق دون لجوء الصندوق لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)؛ أوتتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى (١٢) شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال (١٢) شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من (١٢ شهر).تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يتعرض خلالها الصندوق لمخاطر الائتمان.

ب. الأصول غير المالية

يقوم الصندوق فى تاريخ كل مركز مالى بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات يقوم الصندوق بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية للأصل يقوم الصندوق بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل.

هذا وتتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.

ويتم إحتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد بإستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبه للوصول إلى القيمه الحاليه لتلك التدفقات.

ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

عندما يتم فى فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التى كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمة ذلك الأصل فى السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

ج. إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي ، يستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة ، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري , ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات علي الفر و ق المؤقتة بين القيمة المعتر ف بها للأصل أو الالتز ام للأغر اض الضر يبية (الأساس الضر يبي) و قيمتها المدر جة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية الإنتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية ،ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية .

تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات طبقا للمعيار المصرى الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" على أساس المقابل المحدد في العقد مع العميل. يقوم الصندوق بإثبات الإيرادات من العقود مع العملاء عندما يتم نقل السيطرة على الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه نظير تلك البضائع أو الخدمات.

يثبت الصندوق إيرادات العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد أدناه:

الخطوة ١:

تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تُعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقًا وتعهدات وتضع المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة ٢:

تحديد التزامات الأداء في العقد التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل، بتحويل، بضائع أو تقديم خدمات إلى العميل،

الخطوة ٣:

تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.

الخطوة ٤:

تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد: في العقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، سيقوم الصندوق بتوزيع سعر المعاملة إلى كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه في مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة ٥:

إثبات الإيراد متى (أو عندما) يفي الصندوق بالتزام أداء.

يقوم الصندوق بالوفاء بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات بمرور الوقت، في حال إثبات أحد المعايير التالية:

١- حصول العميل في ذات الوقت على المنافع الناتجة عن أداء الصندوق واستهلاك تلك المنافع.

٢- أداء الصندوق يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.

٣- أداء الصندوق للالتزام لا يُكّون موجودات ذات استخدامات بديلة للصندوق، كما يكون للصندوق الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه.

بالنسبة لالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.

يجب على الصندوق أن تأخذ فى الأعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أى قوانين تنطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديه حق واجب التنفيذ فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

لا يشترط ان يكون الحق فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.

يجب ان يكون للصندوق خلال مدة العقد الحق فى مبلغ يعوضه على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف أخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء الصندوق وفقا لتعهداته.

تقييم وجود و وجوب تنفيذ حق التحصيل و ما إذا كان حق الصندوق فى التحصيل سيخوله الحق فى أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

إلتزامات الاداء التى يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن:

إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمنى فإن الصندوق يفى بإلتزام الأداء عند نقطة من الزمن. و لتحديد تلك النقطة من الزمن التى يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعهد به و يفى الصندوق عندها بالتزامات الأداء فإنه يجب على الصندوق ان يأخذ فى الأعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التى تشمل الاتى و لكن لا تقتصر عليه:

أ. إذا كان للصندوق حق حالى فى تحصيل مقابل الأصل.

ب. إذا كان للعميل حق الملكية القانونى فى الأصل.

ج. إذا قام الصندوق بتحويل الحيازة المادية للأصل.

د. إذا كان للعميل المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.

ه. قبول العميل للأصل.

أرباح بيع أوراق مالية

يقوم الصندوق بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية.

إيرادات الأستثمارات

- يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بقائمة الدخل كربح أو خسارة عند القياس في تاريخ القوائم المالية.
- تدرج عوائد الاستثمارات فى الأسهم فى قائمة الدخل عند صدور الحق فى صرف هذه التوزيعات وتقاس تلك الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ التى تم استلامها أو التى لا تزال مستحقة للصندوق.
- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة والذى يتمثل فى الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) ومتوسط التكلفة ويدرج ضمن إيرادات ومصروفات النشاط الجارى بقائمة الدخل.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل ، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنه .

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات .

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمه العادله السعر الذى من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الاصل او المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام فى معامله نظامية بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس . ويستند القياس بالقيمه العادله الى الافتراض أن المعامله الخاصه ببيع الاصل او نقل الالتزام ستحدث فى السوق الرئيسى للاصل او الالتزام او السوق الذى سيعود بأكبر فائدة على الاصل او الالتزام .

وتقاس القيمة العادله للأصل او الالتزام باستخدام الافتراضات التى من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الاصل او الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين فى السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصاديه.

ويضع القياس بالقيمه العادله للأصل غير المالى فى الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصاديه عن طريق استخدام الاصل باقصى درجه مقبوله او عن طريق بيعه الى مشارك اخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل باقصى طاقه له.

بالنسبه للاصول المتداوله فى سوق نشط يجرى تحديد القيمه العادله بالرجوع الى اسعار الشراء السوقيه المعلنه.

وتقدر القيمة العادله للبنود ذات الفوائد استنادا الى التدفقات النقديه المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبه للاصول غير المدرجه فتحدد القيمه العادله بالرجوع الى القيمه السوقيه لاصل مشابه او بالاستناد الى التدفقات النقديه المخصومه المتوقعة.

ويستخدم الصندوق اساليب التقويم الملائمة فى ظل الظروف المحيطه والتى تتوفر بشأنها بيانات كافيه من اجل قياس القيمه العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصله التى يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التى لايمكن ملاحظتها الى الحد الادنى.

ولاغراض افصاحات القيمة العادله يضع الصندوق فئات للأصول والالتزمات الجوهريه استنادا الى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطه بكل منها والمستوى التى تصنف به فى التسلسل الهرمى للقيمه العادله كما يلى:

- **المستوى الأول** : باستخدام اسعار التداول (غير المعدله) لاصول او الالتزامات مطابقا تماما فى اسواق نشطه.
- **المستوى الثانى** : باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة فى المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل او الالتزام بشكل مباشر (اى الاسعار) او غير مباشر (اى المستمدة من الاسعار).
- **المستوى الثالث** : باستخدام اساليب التقييم التى تتضمن مدخلات للاصل او الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالاصول والالتزامات التى يجرى الاعتراف بها فى القوائم الماليه على اساس متكرر يحدد الصندوق اذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمى عن طريق اعادة تقييم التصنيف فى نهايه فترة اعداد التقرير.

الاعتراف والقياس الأولى

يقوم الصندوق بالاعتراف الأولى بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية .

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيا بسعر المعاملة.

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قام الصندوق بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات اصل وفائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و

ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لعرض المناجرة يمكن للصندوق أن يقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حده.

الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للصندوق، أن يخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلا مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحيانا على أنه "عدم اتساق محاسبي) والذي قد ينشا خلاف ذلك.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

يقوم الصندوق بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عمليا، يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية ، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين ، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الصندوق بها؛

المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة .

تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف اخري في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الصندوق المستمر بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على اساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، يأخذ الصندوق في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في إعتباره :

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية ، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة)
- تتماشي ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضا معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر

تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر..

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل شامل لاحقا بالقيمة العادلة.
- إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادله .
- توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار.
- صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر. الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

الاستبعاد

الأصول المالية

- يقوم الصندوق بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا يقوم فيها الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول الماليه .
- يدخل الصندوق في معاملات يقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة المركزالمالي، ولكنه يحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة .

التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها . يقوم أيضا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على اساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
عند إستبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

مقاصة الأدوات المالية

- تتم مقاصة الاصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط :
- يكون للصندوق حق الزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة
- يكون لدى الصندوق نية في تسوية الاصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الالتزامات في ان واحد

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا وفي حالة توافر شروط محدده. المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.
- يحدد الصندوق مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الإختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعينة، يوثق الصندوق هدف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. يوثق الصندوق أيضا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية ، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية ، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر. يحدد الصندوق فقط التغيير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الأجلة كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجلة (النقاط الأجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.
- عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاه لاحقا الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تحلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.
- لكل المعاملات المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية الى الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاء على الربح والخسارة.

- إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهي أجل أو نسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي، عندما يتم ايقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من إحتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولى أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح أو الخسارة .
- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى قائمة الدخل

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية. يجب الإعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في قائمة الدخل، يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

- يقوم الصندوق بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.
- يقوم الصندوق بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئه التزامات مالية أخري.

الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة -الاعتراف والاستبعاد

- يقوم الصندوق بالاعتراف الاولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يقوم الصندوق باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قام بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم يقم الصندوق بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم يحتفظ الصندوق بالسيطرة على الاصل المحول، على أن يعترف فقط كاصل او التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.
- يستبعد الصندوق الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد
- يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما، وفقط عندما يمتلك الصندوق الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديه النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة -القياس

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة او تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر .

الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بافتناء او اصدار الأصل المالي، بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في إحتياطي القيمة العادلة، ومن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها حسب بنود الدخل الشامل الآخر الى الارباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة – القياس

- يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو ثم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيم العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بافتناء او اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.
- الالتزامات المالية غير المشتقة الأخري يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة التغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة، يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محدده .
- المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح او الخسائر عند تكبدها، بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأى تغيير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.
- القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح او الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبأ بها المغطاة على الارباح او الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.
- إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، او انتهى اجل، او تم بيع او فسخ اداة التغطية او ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقد

- يعترف الصندوق بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:
- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.
- يقوم الصندوق بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت – بشكل جوهري – منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهرا:
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانيه بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).
- يجب على الصندوق ان يقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانيه على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي وعند إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الصندوق الأخد في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة اوجهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبره السابقه والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية.
- يعتبر الصندوق الأصل المالي متعثرا عندما :
- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانيه للمجموعه بالكامل دون الرجوع إلي الصندوق في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد).
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداه المالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).
- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يكون الصندوق معرضاً على مداره للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالى.

الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض

- في تاريخ كل تقرير مالي ، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو اكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.
- تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية:
  - صعوبات مالية كبيرة للمدين .
  - خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
  - إعاده هيكله قرض أو سلفه من قبل الصندوق لم تكن الصندوق لتقبلها بظروف أخرى.
  - من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
  - اختفاء نشاط سوق الأوراق الماليه بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول .

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر .

إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الصندوق توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد ، يقوم الصندوق بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً بـ ١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد اصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الصندوق، يقوم الصندوق بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد لا تتوقع الصندوق أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك ، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الصندوق لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، يقوم الصندوق بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك يقوم الصندوق بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الأصول.
- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الصندوق المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في قائمة الدخل. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمه الدفتريه التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية يقوم الصندوق في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال في قيمة الاصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الصندوق لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
- بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم الصندوق بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشان اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الصندوق المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، ويقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الارجح ان تكون أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في قائمة الدخل ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبر الصندوق أنه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة. إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح او الخسائر.

الإستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

خطر الإئتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك و أذون الخزانة و سندات الخزانة والمدينون والارصدة المدينة الاخرى من الاصول المالية المعروضة لخطر الائتمان المتمثل فى عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم فى تاريخ الاستحقاق ، وتقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدى الى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى .

تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الاقصى لخطر الائتمان فى تاريخ القوائم المالية

تقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالارصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة و ذات جودة ائتمانية مقبولة ، ١٠٠٪ من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الاصول المالية بالرجوع الى البيانات التاريخية .

خطر العملات الاجنبية

يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءاً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً علي جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.

يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.

وكما هو وارد بإيضاح رقم(٢٣-٢) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة وتقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر . حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق ومنها تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية .

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر علي قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الأدنى .

٢٦- أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتماشى مع التغيرات فى العرض المستخدم فى الفترة الحالية.

٢٧- الاحداث الهامة

- بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٢٢) لعام ٢٠٢٣ بشأن بعض الأستثناءات الجوازية فى تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧) الأدوات المالية للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، والذى يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية من الأعتراف بالخسائر الأئتمانية المتوقعة :

١-ادوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية.

٢- الحسابات الجارية والودائع لأجل بالعملة المحلية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة"	١- تم إعادة اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) " الزراعة " - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير"	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج إعادة التقييم الوارد بالمعيار، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حاله استخدام ذلك الخيار.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ **في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣**، وذلك بأثر رجعى مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي **حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.**

- بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لعام ٢٠٢٤ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:-

معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المستقلة.

معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري .

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥٪، ٢٨,٢٥٪ ٢٧,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٧٥٪.